المبحث الأول

الاستراتيجية الاستيطانية في البرنامج الإسرائيلي

أ. خليل التفكجي*

مقدمة

كانت فلسطين في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر هدفاً للاستيطان اليهودي، إلا أن المحاولات الأولى للاستيطان بقيت بشكل فردي ومتفرقة ولم تكن قادرة على البقاء، إلا أن الدعم المادي الكثيف من قبل الأثرياء والرأسماليين اليهود الأوروبيين الذين قاموا بتمويل بعض المشاريع الإسكانية الأولى هو الذي أبقى هذا الاستيطان مستمراً. وقد حدث التغير الجذري للاستيطان عندما قامت الحركة الصهيونية في بداية القرن العشرين بتأسيس منظماتها الخاصة، لقيادة الاستيطان اليهودي، وتوجيهه تحت شعارات مثل "غزو الأرض" "احتكار العمل": وبتسلّم جمعية الاستيطان اليهودي للمستوطنات اليهودية، أخذ الاستيطان في فلسطين شكله المنظم حسبما كان مخططاً له، وخلقت المنظمة الصهيونية لنفسها وفي وقت قصير الأجهزة المطلوبة للاستيطان، فكان أول ما أقامته (مكتب أو جهاز الأرض). ثم "شركة أمناء الاستيطان اليهودي " بمصرف استيطاني وضع تحت تصرفها، لتسهيل نقل الأموال المطلوبة إلى فلسطين، ثم أقيم "الصندوق القومي اليهودي" لدعم الأرض وشرائها، ثم بنك الأنجلو – فلسطيني كمؤسسة مالية تعنى بفتح الاعتمادات لتأسيس المزيد من المستوطنات. ثم شركة تطوير الأرض في فلسطين، ومهمتها كانت مركزة في أعمال الاستيطان وتنسيقها. وأصبحت السيطرة على الأرض تتم بموجب استراتيجية مخطط لها. وفي خطوة جريئة، فقد اعتبرت الحركة الصهيونية بأن جميع الأراضي التي بحوزة الصندوق الوطني اليهودي ملكاً للشعب

* مدير دائرة الخرائط والمساحة – جمعية الدراسات العربية.

اليهودي، فأصبحت حسب التفسير الصهيوني غير قابلة للنقل إلى الأبد ولا يستأجرها إلا اليهود. وبعد الانتداب تم وضع الأطر التي تستطيع المنظمة اليهودية أن تعمل ضمنها، بإقامة جهازها الإداري الخاص بها في فلسطين بشكل منتظم، وكان الانتشار المساحي للمستوطنات آنذاك هو الأساس للانطلاق لتغطية فلسطين بأكملها. وأخذ التخطيط لإقامة الدولة اليهودية يتبلور شيئاً فشيئاً، وبدأت تباشير طرد الفلاحين من أراضيهم تظهر إلى الوجود لخلق دولة نقية من السكان العرب. وهكذا، فإن التقدم في إقامة المستوطنات والزيادة السكانية اليهودية لم تكن وليد المصادفة، فقد استثمر المال والفكر والتنظيم بموجب مخططات استراتيجية موجهة وهادفة، كما خططت لها المنظمة الصهيونية، وكان الهدف هو خلق "أرض إسرائيل" الذي يغب عن العيون مطلقاً. أما العراقيل والصعوبات التي كانت تعترض سبيلها، فقد جوبهت أما بالتعايش معها أو بتجنبها حسب الإمكانيات والظروف. وبحلول عام ١٩٤٨ كانت أساس الدولة وحدودها قد تحددت معالمها، وبما أن الأرض كانت وما زالت محور الصراع، فكان الهدف المباشر بعد عام ١٩٤٨ هو السيطرة الكاملة ومصادرة الأرض بأساليب عديدة، بالإضافة إلى هدم القرى والمدن الفلسطينية لخلق واقع جديد، فما أن جاء عام ١٩٧٦ حتى كانت إسرائيل تسيطر على ٩٧٪ من مساحة فلسطين بعد أن كانت تسيطر على ٣٪ قبل عام ١٩٤٨.

حرب حزيران

في حزيران سنة ١٩٦٧ هاجمت إسرائيل الدول العربية في حرب خاطفة، قصيرة الأجل أسفرت عن احتلال كامل للضفة الغربية وقطاع غزة وأجزاء أخرى من دول عربية، وعلى الرغم من أن تعليل الحكومة الصهيونية لشن هذه الحرب كان "لأسباب أمنية"، إلا أن أهدافهم كانت فتح آفاق جديده أمام الصهيونية. وهكذا وحتى بداية الثمانينات أقيمت المستوطنات على الأراضي التي صودرت لاحتياجات أمنية، والتي كانت معسكرات للجيش الأردني. وقد ارتكزت قانونية إقامة هذه المستعمرات على

أساس اعتبارها كياناً مؤقتاً ذو قيمة أمنية (مستعمرات الغور) ومنطقة غوش عتصيون، بالإضافة إلى بضع مستعمرات أقيمت في مناطق أخرى بالضفة الغربية وقطاع غزه[1]. أما بالنسبة إلى القدس، فإن الوضع مختلف كلياً، فبعد الاحتلال مباشرة وبعد إصدار قانون توسيع حدود بلدية القدس في ٢٨/ ٦/ ١٩٦٧، وفرض القانون الإسرائيلي عليها، بدأت سياسة المصادرات للمصلحة العامة باستخدام قانون الأراضي (استملاك للمصلحة العامة) لسنة ١٩٤٣، بموجب المادتين الخامسة والسابعة من القانون المذكور. (وهذه المادة يتبعها مادة أخرى وهي المادة ١٩ التي بموجبها يتم تسجيل الأراضي باسم الدولة بعد أن كانت بأسماء أصحابها[2]، ولايحق لأحد الاعتراض. ومع قدوم حكومة الليكود استبدلت هذه السياسة، وأعد تشريع يمكن من الإعلان عن أي أرض كأرض دولة باستخدام القوانين المختلفة، بدءاً من القانون العثماني والبريطاني والأردني، بالإضافة إلى الأوامر العسكرية الإسرائيلية الصادرة بهذا الخصوص. وبموجب هذه القوانين، فإن أي أرض غير مسجلة بأسماء أصحابها أو مسجلة باسم خزينة المملكة الأردنية الهاشمية، أو تقع ضمن مسافة لايسمع فيها صراخ شخص من المكان السكني القريب. بالإضافة إلى الأراضي الأميرية التي لا تزرع، أو الأراضي المعطلة، المراعي، إعلانها أراضي دوله كل ذلك أدى إلى زيادة كبيره جداً في عملية مصادرة الأراضي، حتى وصلت مساحة الأراضي المصادرة أو المعلن عنها أراضي دولة ٤٠٪ من مساحة الضفة الغربية (٢,٢ مليون دونم) وفقاً للتقديرات القانونية. وقد أدى عدم اكتمال قانون تسوية الأراضي الذي بدأ في الفترة الأردنية دوراً فعالاً في الإعلان عن مساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزه، أراضي دولة. وذلك لعدم وضوح ملكية الأراضي، حيث لا يملك الفلاح الفلسطيني سوى ورقة دفع ضريبة وهي غير محددة الموقع والقطعة، واختلاف المساحة، مقارنة بالمناطق المحوضة ذات الحوض والقطع والمساحة الواضحة.

(١) مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة.

(٢) قانون الأراضي ١٩٤٣ (الوقائع الإسرائيلية).

وقد كانت معظم هذه الأراضي غير المسواة موجودة في السفوح الشرقية للضفة الغربية، بالإضافة إلى مناطق غرب رام الله وجنوب غرب نابلس والتي ارتكز الاستيطان الإسرائيلي عليها.

مراحل الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية

بدأت الجرافات الإسرائيلية وقبل وقف إطلاق النار، بتهجير سكان القرى العربية (يالو، عمواس، بيت نوبا) وتدميرها، بالإضافة إلى تدمير جزء من مدينة قلقيليه وقرية بيت عوا. ولكن التدمير الذي أصاب القرى الثلاثة كان كبيراً، بحيث تم مسحها عن وجه الأرض من أجل السيطرة على ما يزيد عن ٥٨كم^{٢} من الأراضي الحرام، وتم إقامة مستعمرات جديده على هذه الأراضي واستغلالها للزراعة، لتبدأ في الوقت نفسه عملية هدم حي الشرف في مدينة القدس لإقامة الحي اليهودي.

وعلى ضوء السياسة الإسرائيلية غير الواضحة آنذاك، والتي كانت ترغب بتعديل حدودي مع ضم جزء من الأراضي إلى إسرائيل (القدس، اللطرون، ومنطقة غوش عتصيون) مع منطقة أمنية في غور الأردن، فقد تركز الاستيطان في هذه المناطق، وإعادة باقي المناطق إلى الأردن، لكن هذه السياسية تطورت مع تطور الوضع السياسي والرؤية الصهيونية في الاسيتطان.

المشاريع الإسرائيلية

كانت حرب عام ١٩٦٧ مقدمة لتنفيذ البرنامج الإسرائيلي الذي كان قد بدأ قبل عام ١٩٤٨، والمتمثل باقتلاع العرب والاستيلاء على أراضيهم، فبعد أن كان العرب يملكون ٩٧٪ من مساحة فلسطين، أصبحوا يملكون[(١)] ٣٪ فقط، وبدأ استكمال هذه السياسة مباشرة بعد أن وضعت حرب ١٩٦٧أوزارها.

(١) لجنة الدفاع عن الأراضي / جريدة الاتحاد ٥/ ٤/ ١٩٩٦-عدد ٧٧٣

•مشروع ألون[1]

يعتبر هذه المشروع بمثابة الخطة الرسمية لحزب العمل، والذي يقضي بإقامة استيطان استراتيجي وسياسي على امتداد الأغوار والسفوح الشرقية لمرتفعات الضفة الغربية، ويحاول المشروع تجنب المناطق المأهولة (أكبر مساحة من الأرض مع أقل عدد من السكان)، يضاف إلى ذلك الوصول إلى تسوية إقليمية مع الأردن، تتيح إعادة قسم من الأراضي الفلسطينية المحتلة المأهولة بالسكان العرب، مقابل اتفاقية سلام مع الأردن. ومن وجهة النظر الاستراتيجية التي تعتمد على عوائق طبوغرافيه دائمة، رأى ألون، أن حدود إسرائيل الدائمة يجب أن تكون قابلة للدفاع وأن تستطيع مقاومة أي هجوم للجيوش البرية الحديثة، وأن تكون حدوداً سياسة. لذا اقترح[1] ضم أراضٍ بعمق ١٠-١٥كم على طول وادي الأردن، والبحر الميت، ومنطقة غوش عتصيون، ومنطقة اللطرون.

•خطة غوش أمونيم (أسست كمنظمة رسمية عام ١٩٧٤)

تهدف الخطة إلى الاستيطان في المناطق التي تجنبت المشاريع الاستيطانية الاستيطان فيها، وذلك لسد الثغرة في المشاريع الأخرى، ومن أجل تحقيق الأهداف الأمنية.

- المحافظة على عمق البلاد من نهر الأردن وحتى السهل الساحلي.
- السيطرة على سلسلة الجبال في الضفة الغربية.
- شبكة واسعة من الطرق لربط المستعمرات.

•خطة متتياهو[2] **دروبلس (يمثل جناح الليكود، رئيس قسم الاستيطان)**

تهدف الخطة إلى إسكان إسرائيلي مكثف، وإقامة مستعمرات جديدة في الأماكن الاستراتيجية، ولكي لا تكون المستعمرات معزولة، يجب إقامة مستعمرات جديدة قرب كل مستعمرة، وبهذا تتشكل كتل من المستعمرات تؤدي في النهاية للاندماج لتشكل

(١) لجنة الدفاع عن الأراضي / الصادرة ٥/ ٤/ ١٩٩٦ "عدد ٧٧٣"

(٢) قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية ووزارة الزراعة عام ١٩٨٣.

بذلك مدناً. ويهدف المشروع إلى إسكان ١٠٠ ألف يهودي عام ١٩٨٦، ويصل عام ٢٠١٠ إلى (٨٠٠ ألف يهودي). ويطلق على هذا المشروع، اسم (المخطط الرئيسي للاستيطان في شمرون ويهودا.

•مشروع شارون (رئيس اللجنة الوزارية العليا للاستيطان)

يهدف المشروع إلى إقامة قطاع استيطاني لقطع الضفة الغربية من شمالها إلى جنوبها، وتركيز الاستيطان في المناطق الغربية (السفوح الغربية) لدعم المناطق الساحلية، بالإضافة إلى مجموعة من المشاريع الاستيطانية داخل إسرائيل، ويكون توسعها باتجاه الشرق، ويكون توسع المستعمرات الشرقية باتجاه الغرب، لتشكل معاً كتلاً تقطع الخط الاخضر، وتشكل بنجومه السبعه على طول الخط الاخضر، بدءاً من الشمال (أم الفحم) وحتى الجنوب (منطقة اللطرون) خطاً حدودياً جديداً. وقد تم فعلاً إنجاز جزء كبير من هذا المخطط. لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل الحل النهائي في التعديلات الحدودية المتوقعة.

•مشروع يوسي الفر (باحث في مركز يافا للدراسات الإسرائيلية)

تقضي خطه يوسي الفر، بأن يتم تجميع المستعمرات والمستوطنين (٧٠٪) من المستعمرات ٨٠٪ من المستوطنين بدءاً من منطقة قلقيلية وحتى منطقة غوش عتصيون، بشريط يصل أحياناً إلى ١٥كم عمقاً (منطقة غرب نابلس، رام الله)، بالإضافة إلى منطقة القدس. ويلاحظ هنا أن يوسي الفر لم يأخذ بعين الاعتبار التجمعات السكنية العربية الموجودة في هذا الشريط، على اعتبار أن مشروعه كان في الأصل، إحداث تبادل سكاني (مستوطنين مقابل فلسطيني عام ١٩٤٨). وعندما نوقش في هذا الموضوع، لم يستطيع أن يعطي جواباً بما سيحدث للفلسطينيين الذين سينضمون إلى إسرائيل، علماً بأن السياسة الإسرائيلية لا تسمح بزيادة الكثافة العربية داخل حدودها.

•مشروع حزب الطريق الثالث

يهدف هذا المشروع إلى حصر التجمعات العربية في كتل مفصولة عن بعضها البعض، مع وضع منطقة الغور تحت السيطرة الإسرائيلية ومنطقة اللطرون، والقدس،

ومنطقة جنوب غربي نابلس، ومنطقة جنين، بالإضافة إلى مناطق عازلة على طول الحدود للقرى الفلسطينية الواقعة على الخط الأخضر. وأما بالنسبة إلى السكان الذين سينضمون إلى إسرائيل، فإنهم يصبحون بذلك تحت السيادة الإسرائيلية (رخص البناء، والحياة اليومية)، أما الهوية فسيبقوا فلسطينيو الهوية، يرشحون ويترشحون للمجلس الفلسطيني، وهنا منحوا هوية سكان مقيمين وليسوا مواطنين، كما هو حاصل بالنسبة إلى فلسطينيي القدس. ويهدف هذا المشروع إلى التخلص من السكان العرب، وعدم إعطائهم الجنسية الإسرائيلية، وذلك حتى لا تصبح الدولة اليهودية مع مرورالزمن مزدوجه القومية.

- **مجموعة Ozevshalom (اليهود الأرثودكس والمستوطنين)**

تقضي خطة هذه المجموعة بضم ٦٪ من الأراضي العربية بدون سكان، بدءاً من الشمال إلى الجنوب، بحيث تشكل المستعمرات كتلاً تصل بينها طرق.

- **مشروع الأمر العسكري للطرق رقم ٥٠ الصادر عام ١٩٨٣**

يهدف هذا المشروع إلى ربط المستعمرات الإسرائيلية التي أقيمت بالضفة الغربية وقطاع غزة بشبكة من الطرق، هدفها تقطيع أوصال الضفة الغربية بشكل طولي وعرضي، وعزل جميع القرى العربية، وربط وتجميع جميع المستعمرات، بحيث تصبح تكتلاً مرتبطاً بإسرائيل.

تطور الاستيطان الإسرائيلي

- **المستوطنات المقامة في الفترة عام ١٩٦٧-١٩٧٤**

كانت حكومة حزب العمل آنذاك برئاسة "ليفى أشكول" وبعدها "جولدامائير"، قد أقامت تسع مستعمرات في غوش عتصيون وغور الأردن، وهي تعادل ٨٢٪ من المستعمرات التي أقيمت آنذاك، وعددها ١١ مستوطنة وتشكل ٨٪ من مجموع المستعمرات اليوم. ومستعمرة واحدة على أراضي القرى العربية المدمرة (يالو، بيت نوبا، اللطرون)، ولم تقم أي مستعمرة سواء كانت بالضفة الغربية أو قطاع غزة.

●المستوطنات المقامة في الفترة عام ١٩٧٤-١٩٧٧

في هذه الفترة كانت الحكومة العمالية برئاسة رابين، قد استثمرت نتائج حرب تشرين في تصعيد السياسة الاستيطانية، فأقامت تسع مستعمرات جديدة وهي تشكل ٦,٥٪ من مجموع المستعمرات اليوم. وارتفع عدد المستوطنين إلى (٢٨٧٦) مستوطناً (٠,٣٪) من مجموع السكان بالضفة الغربية. وقد تركز الاستيطان في غوش عتصيون وغور الأردن ست مستعمرات وهي تعادل ٦٦٪، كما أقيمت مستعمرات في منطقة القدس الكبرى ومستعمرة في منطقة الضفة الغربية، ولا ننسى بأن الاستيطان قد تركز في هذه الفترة بمدينة القدس، بإقامة الحي اليهودي، والتلة الفرنسية، نفي يعقوب، تل بيوت الشرقية، راموت، رمات اشكول، معلوت دفنا.

●المستوطنات المقامة في الفترة عام ١٩٧٧- ١٩٨١

شهدت هذه الفترة انقلاباً تاريخياً، حيث جاء إلى الحكم أكثر الحكومات الإسرائيلية تطرفاً بقيادة (مناحم بيغن)، فبدأ برسم سياسة جديدة وخاصة بعد اتفاق السلام مع مصر[1]. ففي هذه الفترة تم إقامة ٣٥ مستوطنة جديدة شكلت ٣٥٪ من مجموع المستعمرات اليوم، وازداد عدد المستوطنين إلى ١٣٢٣٤ مستوطناً. وبلغت نسبة الزيادة ٢٤١٪، وقد شكلت ٦٠٪ من هذه المستعمرات التي أقيمت بالقرب من المناطق العربية المكتظة بالسكان، وخاصة في منطقة نابلس، ورام الله ٢١٪ من هذه المستعمرات اقيمت في غور الأردن وغوش عتصيون (الموسع) ومنطقة جبل الخليل، وأقيمت وللمرة الاولى، مستعمرة واحدة في قطاع غزة، كما شهدت القدس في هذه الفترة أكبر حركة مصادرة للأراضي الفلسطينية في المنطقة الشمالية الشرقية.

●المستوطنات المقامة في الفترة عام ١٩٨١-١٩٨٦

شهدت هذه الفترة، تحركاً يمينياً قاده عتاة الليكود ممثلاً ببيغن وشامير. فأقيمت ٤٣ مستوطنة شكلت ٣١٪ من مجموع المستعمرات اليوم، وارتفع عدد المستوطنين إلى

(١) عدد سكان الضفة الغربية (٢٧١٧,٠٠٠).

٢٨,٤٠٠ مستوطن، بزيادة بلغت ١٥٪ (كان عدد المستوطنين١٥١٧٦)، وشكل المستوطنون ما نسبته ٢,٢٪ من مجموع عدد السكان العرب، البالغ آنذاك (١٢٩٤٧٠٠). وقد أقيم ٥٣٪ من هذه المستعمرات في مناطق مكتظة بالسكان في منطقة نابلس ورام الله، و٣٢,٥٪ من هذه المستعمرات أقيم في قطاع غزة وجبل الخليل، و١٤٪ في غور الأردن، ومستعمرة واحدة أقيمت في منطقة غوش عتصيون الموسعة.

●المستوطنات المقامة في الفترة عام ١٩٨٦-١٩٨٨

نتيجة للأزمة السياسية في إسرائيل في هذه الفترة، فقد تشكلت حكومة ائتلافية من الحزبين الكبيرين أقيمت خلالها ٢٧ مستوطنة جديدة شكلت ٢٠٪ من مجموع المستعمرات اليوم. وارتفع عدد المستوطنين إلى "٦٩,٥٠٠" مستوطن بزيادة ١٤ ٪ وارتفع عدد المستوطنين ٤,٤٪ من مجموع العرب، أما منطقة القدس، فقد شهدت إقامة مستعمرات جديده، أهمها (بسكات زئيف الشمالية الجنوبية). أما في منطقة الضفة الغربية فقد أقيم ٥٩٪ من هذه المستعمرات في منطقة نابلس ورام الله وبالقرب من المناطق العربية الكثيفة بالسكان٢٩,٦ ٪ في قطاع غزة وجبل الخليل. أما غور الأردن، فقد حصل على ١١٪ مع غوش عتصيون.

●المستوطنات المقامة في الفترة عام ١٩٨٨-١٩٩٠

استمرت الحكومة الائتلافية الوطنية الإسرائيلية في سياسة الاستيطان، فأقيم في هذه الفترة خمس مستعمرات شكلت ٣,٦٪ من مجموع المستعمرات، وارتفع عدد المستوطنين إلى (٨١٢٠٠) مستوطن، وتوزعت المستعمرات في هذه الفترة إلى ثلاث مستعمرات، مستعمرة في منطقة رام الله ومستعمرة في جبل الخليل ومستعمرة في غوش عتصيون.

●المستوطنات المقامة في الفترة عام ١٩٩٠-١٩٩٢

اشتدت الحركة الاستيطانية في هذه الفترة، حيث كان رئيس الحكومة الليكودي إسحق شامير الذي كان يجسد الفكر الصهيوني الاستيطاني، ففي هذه الفترة تم إقامة سبع مستعمرات شكلت ٥٪ من مجموع المستعمرات حتى اليوم، وارتفع عدد المستوطنين إلى

١٠٧,٠٠٠ مستوطن، وبلغ عدد المستوطنين ٣,٥٪ من المجموع العام لسكان الضفة الغربية.

الاستيطان بعد أوسلو

استمرت الحكومات الإسرائيلية المختلفة في سياستها القاضية بتوسيع الاستيطان، وفتح الشوارع الالتفافية، وإصدار الأوامر العسكرية القاضية بوضع اليد على الأراضي الفلسطينية، وتركز هذا الاستيطان في منطقة جنوب غرب نابلس، ومحيط القدس وداخلها. وارتفع عدد المستوطنين إلى ١٤٥ ألف مستوطن عام ١٩٩٦. وتم الانتهاء من بناء ١٠ الآف وحدة سكنية أو استكمال بناء. واستناداً إلى رئيس حكومة الليكود نتنياهو، فإن سياسة الاستيطان المستندة على أفكار التسوية النهائية هي وسيلة هامة لتحديد حدود إسرائيل، والمحافظة على الأمن. كما دعمّ بناء المستعمرات على طوال الشوارع الالتفافية، وأن تتطور بصورة طبيعية على جوانبها وليس على رؤوس الجبال، بغية تحقيق الهدف وهو الوصل الجغرافي وتشكيل كتل استيطانية، وارتفع عدد المستوطنين عام ١٩٩٨ إلى ١٧٠ ألف مستوطن، ووصل عام ٢٠٠٣ إلى ٢٣٦ ألف مستوطن.

اتفاق (وأي ريفر) واشنطن ٢٣/ ١٠/ ٩٨

بعد مماطلة استمرت حوالي سنتين من تنفيذ اعادة الانتشار والانسحاب من الأراضي الفلسطينية، تم توقيع اتفاق (وأي ريفر)، ومنذ التوقيع وقبله كانت الجرافات الإسرائيلية، تستولي على الأرض الفلسطينية من إقامة مستعمرات جديده، أو الإعلان عن المصادقة على المخططات الهيكلية للمستعمرات القائمة وتوسيع القائم منها، وفتح الطرق الإقليمية والقطرية (الالتفافية) التي تم الإعلان عنها عام ١٩٨٣ والتي لم تستطيع السلطات الإسرائيلية آنذاك تنفيذها، بسبب مقاومة الأهالي واللجوء إلى المحاكم، وتم تجميد هذه الأوامر حتى عام ١٩٩١. وقد استغلت إسرائيل الاتفاقيات والدعم المادي الأمريكي لتمويل شقها. وقد كان المواطن الفلسطيني متخوفاً من أن يكون هذا الاتفاق قد فتح شهية الإسرائيليين، سواء أكانوا مستوطنين أو حكوميين لدعم الاستيطان، وقد

صح هذا التخوف، فما أن عاد رئيس الوزراء من واشنطن، حتى بدأت الأوامر العسكرية التي تعلن عن مصادرة الأراضي بحجة الأمن تتوالى على رؤوس الفلسطينيين، كما بدأ غلاة المستوطنين بوضع البؤر الاستيطانية على رؤوس الجبال. فقد دعا عضو الكنيست (بني ايلون) من حركة (موليدت) المستوطنين إلى احتلال أكبر عدد ممكن من التلال المجاورة للمستوطنات، ودعمة اريئيل شارون، وقال "لا يوجد هنالك مستوطنات محاطة، فلتتحرك كل مستوطنة، ولتستولِ على المزيد من التلال، وكل ما تستولي عليه يكون بأيدينا". وهكذا أقيمت ١١٦ بؤرة استيطانية، توزعت كما يلي:-

(٥٩) بؤرة استيطانية في فترة نتنياهو وبراك.

(٥٧) بؤرة استيطانية في فترة شارون.

منها (٨٦) بؤرة استيطانية مأهولة.(٣٠) موقعاً غير مأهول.

(٥٨) بؤرة استيطانية خارج حدود المخططات الهيكلية.

(٦٢) موقع داخل المخطط الهيكلي.

(١٤) بؤرة استيطانية تم إزالتها.

أما أوري تسور مدير مكتب رئيس الحكومة، فقد دعا مجلس اليشع إلى القيام بأي عمل يشجع الاستيطان. ومن ضمن ذلك الوقوف في مقدمة مقيمي المواقع في "يهودا والسامرة".

أثر الاستيطان الصهيوني على الزراعة والوضع الاجتماعي في فلسطين

١. تأثير الاستيطان على الزراعة

شكل الاستيطان الإسرائيلي ومصادرة الأراضي العنصر الرئيسي في الفلسفة الصهيونية، بحيث أثرت على العنصر الزراعي الفلسطيني تمهيداً لمصادرة الأرض والسيطرة على المصادر الطبيعية، فقامت السلطات الإسرائيلية بضرب قطاع الزراعة، من حيث تخفيض الأسعار والسيطرة على المصادر المائية والقضاء على الأصناف البلدية من

الإنتاج النباتي، سواء على صعيد الاشجار أو الخضروات أو الحبوب، كما تم إضعاف البنية التحتية للزراعة خاصة في مسألة شق الشوارع الزراعية، وإمكانية وصول الفلاح الفلسطيني إلى أرضه. وقد قامت المستوطنات وشوارعها الالتفافية المتعددة الأغراض، بمصادرة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وإغلاق مساحات أخرى من الأراضي بحجج أمنية، مما أدى إلى خسائر مستمرة لا حصر لها، نتيجة فقدان المزارع لأرضه وعرقلة وصوله اليها. وقامت بالوقت نفسه، بإغراق الأسواق العربية بالمنتجات الزراعية الإسرائيلية ذات المواسم المبكرة وبأسعار مدعومة من قبل الحكومة، بغية القضاء على إنتاج الفلاح الفلسطيني، ولا ننسى في هذا المجال، سياسة قلع الأشجار التي بدأت مباشرة بعد عام ١٩٦٧ واستمرت حتى الآن. وأدى ذلك إلى اقتلاع حوالي نصف مليون شجرة فلسطينية، وشكلت شجرة الزيتون ٧٠٪ منها، وما يتبع ذلك من خسائر مادية على الزراعة وعلى المدى البعيد، من جهة ثانية قامت المستعمرات، واستناداً إلى منهج منظم ومخطط له، بتهريب المبيدات السامة الممنوعة دولياً مثل (الفليدول) إلى التجار الفلسطينيين دون رقابة، مما أدى إلى انعكاسات خطيرة على جودة المحصول الزراعي الفلسطيني وصحة المواطنين.

٢. تأثير الاستيطان على الوضع الاجتماعي والعائلي للمجتمع

أثر الاستيطان الإسرائيلي بشكل ملفت للنظر على الوضع الاجتماعي الفلسطيني، فوجود السكان العنصريين الإسرائيليين المدججين بالسلاح في المستعمرات بالقرب من الأماكن السكنية الفلسطينية والاحتكاك بين الطرفين، أدى إلى انتشار مشاعر التطرف، فالمستعمرات التي أقيمت على أراضي القرى والمدن الفلسطينية والأراضي الزراعية التي صودرت هي المستقبل والمصدر الأساسي للدخل لدى الفلسطينين، وجاء العنصر الغريب، ليقيم في هذه المستعمرات المنظمة والأكثر تطوراً وعمراناً مقابل منازل البؤس والفقر التي سكنها الفلسطينيون، مما عزز مشاعر الحقد والغبن بين الطرفين.

كما أن مصادرة الأراضي، أدت إلى تجميع البدو ونقلهم بشكل إجباري من البداوة إلى حياة المدن وما يتبع ذلك من صدمة حضارية، مما أثر على وجود فجوات اجتماعية، أثرت في سلوك وعادات البدو وعلاقاتهم العائلية.

كما أدت إلى تحول نسبة كبيرة من المزارعين من نمط الحياة الزراعية إلى نمط الحياة العمالية، فانعكس ذلك على العادات الريفية ودور المرأة في المجتمع الريفي، وكذلك أدى إلى ظهور حالات التوجه للسكن في المدن، مما أثر سلباً في التطور الديمغرافي في فلسطين.

الوضع الديمغرافي والاقتصادي للمستوطنات

بعد حرب عام ١٩٧٣ أعد أبرا هام تمير، رئيس قسم التخطيط آنذاك في هيئة الأركان، مشروعاً مكوناً من ٥-٧ كتل استيطانية وفي وسطها مركز جماهيري، ولكنها قريبه من المواقع الإسرائيلية المركزية، وحسب الرؤية آنذاك، فإن هذه الكتل يمكن الدفاع عنها جميعاً بقوات عسكرية قليلة العدد نسبياً، ولكن مناحيم بيغن في طرحه لخطة حكومته عام ١٩٧٧/ ١٩٨١، قال:- (المستوطنات هي.. جزء لا يتجزأ من أمن الأمة). وإلى قادة المستوطنات "استوطنوا في ألون موريه لأننا من واجبنا خدمة البلاد..... المستوطنة لا تنبع من أسباب أمنية واحتياجات مادية، بل من منطلق عودة شعب إسرائيل إلى أرضه"[(١)]. وعلى الرغم من أن الاستيطان يعتبر جريمة حرب حسب ميثاق جنيف، هذا الميثاق الذي يخطر في المادة ٤٩/ ٦ منه، نقل سكان دولة تحتل دولة أخرى إلى الأراضي المحتلة، كما يحظر في الوقت نفسه ترحيل وإبعاد سكان المدينة المحتلة عن أرضهم، وإقامة المستوطنات التي تم تبريرها بأسباب أمنية[(٢)]. إلا أن الإسرائيليين قاموا بتنفيذ السياسة الإسرائيلية القائلة، بإقامة أرض إسرائيل التوراتية وتحويل الاستيطان من مسألة أيدلوجية إلى تجارة مزدهرة تمتزج في الاقتصاد. ويعمل مواطنو دولة إسرائيل في

(١) إيتان هابر – مدير مكتب رابين سابقاً – ١٧/ ٣/ ٢٠٠٢ / يديعوت احرنوت.

(٢) إيتان رابين وآخرين – معاريف ٢/ ٧/ ٢٠٠٢ تحليل.

المناطق الصناعية وفي المستوطنات، حيث تشغل الدولة أكثر من نصف المستوطنين كموظفين[1] فيها. وتعتبرالمستوطنات اليوم وسط اقتصادي يمد إسرائيل بالحلويات،والمواد الغذائية، ومنتجات الحليب، والمشروبات الروحية، ومواد التجميل، والأثاث، ومواد التنظيف، الأحذية، والبلاستيك، ومواد البناء والكهرباء والإلكترونيات، والطباعة، والمواد الصناعية. كل هذا جاء نتيجة لدعم الحكومة، وبتشجيع الاستيطان من خلال منح امتيازات وحوافز مالية للمستوطنين، وتمنح قسم من الهبات للمستوطنين مباشرة على أنها جزء من اعتبار المستوطنة "منطقة أفضلية وطنية"، ويعطى جزء آخر للسلطات المحلية من خلال تميزها الإيجابي عن مثيلاتها في داخل إسرائيل.

ومن الأمثلة على الوسائل المتبعة لتشجيع الاستيطان، تقوم وزارة التربية والتعليم:

١. بمنح مناطق أفضلية "أ" ٩٠٪ خصم في أقساط تلاميذ البستان.

٢. تمول الوزارة ١٠٠٪ من تكلفة نقل التلاميذ للمدارس، وخصم ٧٪ من ضريبة الدخل للمستوطنين[2].

وعلى الرغم من هذا الدعم المادي الكبير،وإقامة المناطق الصناعية التي بلغت مساحتها ١٠كم٢، وتتوزع في مناطق عديدة بالضفة الغربية، فقد بدأت حركة الهجرة من المستوطنات خلال العامين الماضيين باتجاه إسرائيل. وكان الهدف من إقامة مستوطنات الغور، لأسباب أمنية في العهود الأولى للاستيطان بالضفة الغربية، وقامت الحكومات المتعاقبة بدعم هذه المستوطنات، ونتيجة للوضع الاقتصادي الإسرائيلي المتدهور، فقد بدأت المستوطنات تفقد أهميتها الاقتصادية بعد أن فقدت أهميتها الأمنية.

ففي[3] دراسة نشرت في جريدة هآرتس بتاريخ (٣/ ٩/ ٢٠٠١). غادرت (٤٨) عائلة يهودية مستوطنات الغور، وكان السبب الرئيسي لرحيلها هو الاقتصاد، حيث

(١) أوري سلعي – معاريف – ١٣/ ٦/ ٢٠٠٢.

(٢) حنة ركيم – هآرتس –٢/ ٧/ ٢٠٠٢.

(٣) هآرتس ٢/ ٩/ ٢٠٠١ – نداف شرغاي.

توقفت خدمات التامين الصحي، وشركة الهاتف والمياه عن تقدم خدماتها لعدم تسديد الفواتير المستحقة. لكن يلاحظ -في نفس الوقت- ارتفاع أعداد المستوطنين في المناطق ذات الإجماع القومي (جنوب غرب نابلس / كتلة ارايئيل) منطقة اللطرون، القدس، غوش عتصيون. وخاصة المستوطنات الأصولية (بيتار عيليت ٢٤٠٠٠ نسمة، موديعين عيليت ٢٣٥٠٠ ألف نسمة، وهاتان المستوطنتان، ستحملان لقب المدينة اليهودية الكبرى في الضفة الغربية "بعد معالية أدوميم، ارايئيل".

وهكذا فقد تحولت المستوطنات إلى جزء لا يتجزأ من الواقع الإسرائيلي، وأصبحت قوة المستوطنين ظاهرة خطيرة في السياسة الإسرائيلية، لدعمها لليمين الحاكم، كما أصبحت تستغل وتر المسؤولية التاريخية في ابتزاز المسؤولين لتحقيق أهدافهم، وعلى الرغم من أن المستوطنين لا يشكلون سوى ٣٪ من مجموع السكان الإسرائيليين، إلا أنهم يشكلون قوة ضغط اتجاه الحكومات الإسرائيلية، سواء أكانت يمينية أو يسارية، فقاموا بتعزيز سيطرتهم وتحكمهم بالطرق والأراضي والمياه، بالإضافة إلى الامتيازات الاقتصادية التي يحصلون عليها. وعلى الرغم من استمرار تدهور الوضع الاقتصادي الإسرائيلي، إلا أنه لم ولن تجري تقليصات على ميزانية المستوطنات، فالمبالغ الطائلة ستواصل تدفقها على المستوطنات طالما أن الحكومات المتعاقبة تواصل مساندتها لها.علماً أن مؤيدي المشروع الاستيطاني في المناطق، يعلمون جيداً بأن إسرائيل تدفع الثمن غالياً سياسياً واقتصادياً لمواصلة نبوءاتهم، وهم على استعداد لمواصلة دفع الثمن مقابل استمرار حلمهم بالبقاء والتوسع، ونتيجة للأزمة الأقتصادية، سيكون أمام إسرائيل خياران، إما انهيار المشروع الذي أقامته في الضفة الغربية وقطاع غزة طوال السنوات الماضية، أو انهيار اقتصادي بشكل كامل. وفي ظاهرة لافتة للنظر، وافق ٧٠٪ على إخلاء المستوطنات مع بقاء كل المستوطنات الكبرى في الضفة الغربية، مما يشير إلى أن هنالك تغيراً جذرياً في الفكر الاستيطاني بدأ يظهر خلال السنوات الماضية، فظهرت مئات العائلات التي بدأت بالنزوح عن مكان إقامتهم (غور الأردن، الضفة الغربية، غزة)،

وعرض منازل راقية بأسعار زهيدة جداً، حيث وصل المشروع الصهيوني للاستيطان بالضفة الغربية إلى مفترق طرق، وهو أن أي تسوية انتقالية لا يمكن أن تتحقق دون إخلاء مستوطنات، حتى وإن كانت منعزلة.

الشوارع الالتفافية

في عام ١٩٨٣ تم الإعلان عن الأمر العسكري رقم (٥٠) للطرق، وهذا الإعلان كان مرفقاً بخرائط لإقامة مجموعة من الطرق الطولية والعرضية، والتي كان هدفها تقطيع الضفة الغربية إلى جزر معزولة محاطة بالمستوطنات، وكان هذا المشروع الذي طرح من قبل وزير الدفاع آنذاك، شارون والذي يقضي بإقامة كانتونات عربية معزولة بهدف السيطرة الأمنية الكاملة عليها، ولقد تطور هذا الأمر عام ١٩٩٠، عندما أصبح وزيراً للإسكان وطرح مشروعه النجوم السبعة، والقاضي بإقامة مجموعة من المستوطنات، هدفها محو الخط الأخضر وخلق واقع جديد. وفي عام ١٩٩٢ بدأت عملية السلام، وتم وضع هذا المخطط للتنفيذ بحجة إعادة انتشار قوات الأمن وسهولة الحركة، مما أدى في النهاية إلى تنفيذ هذا المشروع والذي على ضوئه أصبحت الضفة الغربية عبارة عن معازل، واستغلت هذه الشوارع انتفاضة الأقصى، حيث عزلت جميع مدن وقرى الضفة الغربية، وأصبح الانتقال من مكان إلى آخر يواجه صعوبة كبيرة. وهكذا استغلت إسرائيل الظروف الدولية التي سادت بعد مؤتمر مدريد لتنفيذ أخطر مشروع، حيث أصبحت الضفة الغربية بكاملها وقطاع غزة عبارة عن كانتونات مسيطر عليها بواسطة البوابات أو جدار الفصل العنصري الذي أقيم بعد مخاض كبير.

جدار الفصل العنصري

استقطبت خطة الفصل الكثير من المؤيدين من الأحزاب الإسرائيلية المختلفة، بدءاً من "حايم رامون" الذي يروج لها منذ سنوات، ومروراً برئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست "دان مريدور"، وانتهاء "بميخائيل آيتان" الذي طرح الفكرة بين أوساط الليكود لتوضيح مزاياها، وعلى الرغم من أن الفكرة المطروحة بين اليسار

واليمين مختلفة، إلا أن الجدل هو قضية الإعلان منذ البداية عن إخلاء جزء من المستوطنات، وتجميعها في كتل تفصل الحدود الجديدة بين الكتل الاستيطانية والسلطة الفلسطينية، ويرى هؤلاء أن الخطة مرحلة لا مفر منها في الطريق إلى المفاوضات السياسية مع الفلسطينيين حول الحدود الدائمة.

تمت المصادقة على خطة جدار الفصل المقدمة من وزير الدفاع "بنيامين بن اليعيزر"، بشأن مسار الجدار الذي سيقام بين إسرائيل والضفة الغربية، وحسب الخطة سيقام في المرحلة الأولى، جدار متواصل بطول (١١٠كم) (١٦٧كم) من قرية تعنك حتى منطقة عزون العتمة (جنوب قلقيلية)، ويتكون هذا الجدار الذي بدء ببناءه عام ١٩٩٤ في فترة رابين في منطقة طولكرم وقلقيليه من جدار أسمنتية بارتفاع ١٢م وعرض (٤٠-٨٠م) بعمق يتراوح ما بين ١-٥ كم في عمق الضفة الغربية، حسب رؤية إسرائيلية كانت قدمت للجانب الفلسطيني في كامب ديفيد وطابا ٢٠٠٠، وتم رفضها وتعديلها، حتى توقفت المفاوضات، ويجري الآن تنفيذها من جانب واحد دون الرجوع للجانب الفلسطيني. وهكذا قام رئيس الحكومة شارون بإدخال تعديلات على الخريطة كانت في مجملها ضم كتلة (أم الريحان) المكونة من ثلاث مستوطنات إلى داخل إسرائيل، وهذا التكتل الاستيطاني حسب الرؤية الإسرائيلية ذو أهمية استراتيجية في مخطط شارون (مشروع النجوم). وفي الوقت الذي يبدو فيه الجدار علاجا سحريا عابثا من ناحية أمنية، فإن أبعاده الأساسية ستكون قيودا أمنية في المجال السياسي. فلأول مرة منذ حرب حزيران، تقيم إسرائيل حدوداً بينها وبين المناطق التي احتلتها. كما أن هنالك خشية من أن يتم استخدام المستوطنات المنعزلة، فستكون هناك حاجة الاتخاذ قرار استراتيجي، يأخذ بعين الاعتبار التأثير النفسي على العرب والتأثير السلبي للإخلاء على المفاوضات.

عناصر الجدار

يوجد في مركز الجدار، جدارا الكترونيا يحذر من أي محاولة لاجتيازه، وتم شق طريق للدوريات الأمنية من شرق الجدار وغربه، وإلى جانبه سياج وبعده (قناة أو وسيلة

أخرى) ترمي إلى منع اقتحام السياج بمركبه، ويخطط لإقامة ثلاث طرق غرب الجدار، وهي "طريق قص الأثر" ترمي إلى الكشف عن آثار من اجتاز الجدار، وطريق دوريات، وطريق مركبة مجنزرة، وقرب الطريق الأخير سيقام سياج آخر. وعلى طول العائق من المخطط، سيقام عدة بوابات لغرض عبور الأشخاص والبضائع منها ٢٦ بوابة زراعية، بلغ تكلفة كم^{٢} (١٠) مليون شيكل ٢,٥ مليون دولار.

التأثير الاقتصادي للجدار على السكان

استلزم إقامة جدار الفصل مصادرة أراضي فلسطينية زراعية، بالإضافة إلى تجريف وقطع الأشجار. علماً بأن هذه المنطقة تعتبر من أخصب الأراضي الزراعية بالضفة الغربية، وسلة للخضار والحمضيات والفواكة... ففي المرحلة الأولى تم مصادرة ٩٠ كم^{٢} من أراضي (٢٣) قرية فلسطينية، ووضعت (١١) قرية فلسطينية خلف الجدار، بسكان بلغ عددهم ٢٤ ألف نسمة، سيتحكم فيهم الحكم العسكري، وسيكون لهم وضع خاص بالدخول والخروج ضمن أوامر إطلاق النار، كما أن إقامة الجدار يعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسان، بدءاً بانتهاك حقوق الملكية وانتهاك حقوق الحصول على العلاج الطبي وحرية الحركة. ولم تتطرق الأوامر العسكرية إلى ترتيبات الحركة التي ستنطبق على سكان الجيوب شرقي جدار الفصل، أو على باقي سكان الضفة الغربية الذين يرغبون في الوصول إلى هذه الجيوب، هل سيحتاجون إلى تصاريح خاصة؟ وهل ستكون هذه التصاريح يومية أم شهرية"؟ ما هو وضعهم السياسي، هل هم فلسطينيون يسكنون في إسرائيل، مما يعرضهم إلى قضايا مستقبلية شائكة في حالة رفض إسرائيل قانونية هؤلاء السكان، وبالتالي ترحيلهم دون أن يكون هناك رد فعل دولي.

الكتل الاستيطانية وجدار الفصل

تندرج خطة الفصل ضمن إطار مرسوم المعالم، وتطبيقاً للمخططات التي طرحها شارون، عندما كان وزيراً للإسكان عام ١٩٩٠، والتي طرح فيها مشروعه (النجوم السبعة) الذي يقضي بإقامة مجموعة من المستوطنات داخل الخط الأخضر وفوقه، وبعمق الأراضي

المحتلة. وجاء رسم جدار الفصل الذي أقيم عام ١٩٩٤ في منطقة قلقيلية وطولكرم تجسيداً لهذه الرؤية، فأقيم الجدار داخل الضفة الغربية بعمق يتراوح بين (٥٠٠-٩٠٠م) وفي المناطق العربية المأهولة، لفصلها عن المناطق الإسرائيلية التي أقيمت فوق الخط الأخضر. وكانت رسالة وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى محكمة العدل العليا في قضية قرية حبلة هي (أننا نبني فوق الخط الأخضر)، كما أن الخرائط التي قدمت في كامب ديفيد، والتي تضم الكتل الاستيطانية إلى إسرائيل، أصبحت أمراً واقعاً لخطة الفصل الحالية.

١. **كتلة أم الريحان:** تعتبر هذه الكتلة من أهم الكتل الاستيطانية الموجودة غربي مدينة جنين، حيث أنها تقع في عمق الضفة الغربية بحدود ٣ كم عن الخط الآخر محيطة بالتجمعات العربية الواقعة داخل الخط الأخضر، والتي تعتبر مدينة أم الفحم أكبرها، وبالتالي فإن هذه الكتلة تمنع تمدد هذه القرى باتجاه الشرق، بالإضافة إلى أن هنالك مشروعاً ضخماً لإقامة مدينة استيطانية بالمنطقة ضمن مشروع النجوم، يطلق عليها اسم (هار ابرخاه)، تلتقي مع مستعمرتي (ميعامي، كاتسير) المقامتين داخل الخط الأخضر، وتضم المستوطنات الواردة في الجدول التالي.

جدول رقم (١)

اسم المستوطنة	المساحة بالدونم	عدد السكان	ملاحظات	رقم المخطط
شاكيد	٥٨٩	٥٤٩	مجتمعية	١٠٢
ريحان	٤٥٠	٩٠	موشاف	١٠٣
حنانيت	----	٢٠٠	------	--------
تل منشه	٢٠٠	------	موشاف	تحت الإنشاء

٢. **الكتلة الثانية:** وتعتبر أكبر الكتل الاستيطانية، والتي لم يصدر حتى الآن، أيّ أمر عسكري بخصوصها، لإقامة خط الفصل فيها، ولكننا من خلال قراءة المخططات الإسرائيلية، وما طرح في كامب ديفيد، وطابا، ٢٠٠٠، نستطيع أن نرسم الخط الفاصل بزيادة أو نقصان.

جدول رقم (٢)

اسم المستعمرة	المساحة بالدونم	عدد السكان	ملاحظات	رقم المخطط
أريئيل	١٦٠٠٠	١٦١٠٠	مدينية	١٣٠
كفار تبواح	٣١٠	٢٩٨	مجتمعية	١٣١
كريات نطافيم	٣٠٦	١٥٩	مجتمعية	١٢٩
رفافا	٢٣٠	٢٢٣	حضرية	١٧٠
الكانا	١٠٠٠	٤٩٠٠	حضرية	١٢٥
بيت آبا	٦٤٢	١٠١٤	مركز إقليمي	١٢٨
عيتص افرايم	٥٠٠	٣٥٢	مجتمعية	١٢٦
شعار تكفاه	١٢٠٠	٢٥١٢	-------	١٢٣
أورانيت	١١٠٠	٤٨٠٠	حضرية	١٢١
إيلي زهاف	٨٩٠	٣٥٢	مجتمعية	١٣٢
بدوائيل	٦٤٢	١٠٠٤	مجتمعية	١٦
إيلي ذهاب غرب	١٠٠٠	-------	-------	-------
عمانوئيل	٣١٠٠	١٠٠٠٠	مدينية	١٢٠
كدوميم	٣٠٠٠	------	مجمتعية	١١٣
نفي أورانيم	------	------	------	------
كرني شمرون	٦٠٠٠	٤٧٢٦	حضرية	١١٧
معاليه شمرون	--------	-----	------	------
جينات شمرون	--------	-----	------	------
تصوفيم	٦٠٦	٥٠٠	مدينية	١٤٩
الفي منشيه	٤٤٦٥		حضرية	١١٥

أراضي القرى الفلسطينية التي ضمت ضمن خطة الفصل

القريـــة	المساحة داخل الضفة الغربية/ كم	المساحة حسب المسح الإنجليزي/ كم	المنطقة المضمومة/ كم
فلاميه	٣٦٠٣	٣٦٠٣	١٩١٨
كفر جمال	٧٥٣٩	١٤٩٤٥	١٧٢٠
كفر صور	٩٢٧٤	١٠٩٢٦	٤٥٦٣
جيوس	١٢٥٧١	١٢٥٧١	٧٩٧٨
النبي إلياس	٧٧١٠	ضمن أراضي عزون	١٤٨٢
قلقيلية	٩٩٣٧	٢٧٩١٥	١٧٨٤
مسحه		٨,٢٦٣	٤,٣١٥
سنيريا		١٢,٦٨٥	٨,١٢٢
كفر ثلث		٢٤,٩٠٣	٦,٥١٧
حبله		١٠,٩٠٣	٦,٢٠٠
عزون		٢٣,٤٩٦	٥,١١٤

هدم المنازل في جدار الفصل

مع بداية الأعمال لإقامة الجدار، بدأت الإدارة المدنية بإصدار أوامر هدم عدد من المنازل في القرى الفلسطينية التي توجد بجوار مسار الجدار، والذريعة الرسمية لهذه السياسة هي انعدام تراخيص البناء، وحتى الآن تم إصدار أوامر بهدم ٢٨٠ مبنى في هذه القرى. وتعتبر الموجة الحالية من أوامر الهدم مدماكاً آخر في السياسة الإسرائيلية الهادفة إلى الترحيل والتشريد المخطط.

وقد حرصت النيابة العامة للدولة على الإشارة في ردودها لمحكمة العدل العليا، بأن السيطرة على الأراضي هي سيطرة مؤقتة، وفي أوامر وضع اليد التي صدرت لغرض بناء

الجدار، يرد بالفعل بأن مفعولها ينتهي في نهاية العام ٢٠٠٥. ولكن لا يوجد في التشريع العسكري أيّ مانع من تمديد الأوامر المرة تلو الأخرى دون قيد، مثلما تفعل إسرائيل بالنسبة للأراضي التي سيطرت عليها بهدف إقامة مستوطنات جديدة وطرق التفافية.

وهكذا يمكننا إجمال ما يحدث في الأراضي الفلسطينية، بأن إسرائيل استغلت ظروف ما بعد ١١ أيلول لبدء مرحلة جديدة من تهويد الأراضي، ومنع إقامة دولة فلسطينية ذات ولاية جغرافية، وتنفيذ مشاريعها التي تم تجميدها للوصول إلى مرحلة ضم الأراضي الفلسطينية دون سكان، وتحويل المدن والقرى العربية إلى ثمان كانتونات كما أعلنها شارون، ويتم ترحيل سكانها ضمن ظروف دولية مواتية تحقيقاً للهدف وهو إقامة دولة إسرائيل من النهر إلى البحر ذات أغلبية يهودية، على أن تكون الأردن هي الدولة الفلسطينية كما أعلنها شارون.

أعداد المستوطنين والوحدات السكنية منذ عام ١٩٩٢-٢٠٠٣

العام	عدد الوحدات	عدد المستوطنين الآلاف
١٩٩٢	٦٢١٠	١٠٤,٨
١٩٩٣	٩٨٠	١١٥,٧
١٩٩٤	١٣١٠	١٢٧,٨
١٩٩٥	٢٥٢٠	١٣٢,٩
١٩٩٦	١٦٧٠	١٤٦,٩
١٩٩٧	١٩٠٠	١٦٠,١
١٩٩٨	٤٢١٠	١٧٢,٢
١٩٩٩	٢٥١٠	١٧٦,٩
٢٠٠٠	٢٥١١	١٩٩,٤
٢٠٠١	٢٣٨٢١	٢٠٨
٢٠٠٢	----	٢٢٦
٢٠٠٣	----	٢٣٦

المراجـــع:

١. سياسة الاستيطان الصهيوني في فلسطين / فكتوريا والتز إصدار المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة – إيسيسكو ١٩٩٣.

٢. خليل التفكجي – الاستيطان في الضفة الغربية الهدف والنتيجة / مجلة الكاتب آذار ١٩٩٢ عدد ١٤١.

٣. مؤتمر الخبراء الفلسطيني لقضايا الوضع الدائم أوراق ومداولات مؤسسة مفتاح ١٨/ ٩/ ١٩٩٩.

٤. جدار الفصل بحث منشور على الإنترنت (أمين ٢٠٠١).

٥. الممارسات الإسرائيلية بعد اتفاق وأي ريفر.

٦. مجلة فلسطين العدد السادس ١٩٩٩- بتسليم - التقرير الكامل (جدار الفصل ٢٠٠٣).

٧. تقرير البنك الدولي - جدار الفصل (٢٠٠٣).